

Distr.: General
18 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والأربعون

٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٣ (ط) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: برنامج المقارنات الدولية

تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بتقييم جولة برنامج المقارنات الدولية

لعام ٢٠١١

مذكرة من الأمين العام

هذه الوثيقة هي الجزء الأول من تقرير أعده فريق أصدقاء الرئيس المعني بتقييم جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ يتناول فيه مسائل النطاق والأنشطة والدروس المستفادة. ويرد في الفرع الأول من هذا التقرير بيان الولاية التي أسندتها اللجنة الإحصائية إلى فريق أصدقاء الرئيس في عام ٢٠١٤. ويتناول الفرع الثاني الخلفية والإطار التنظيمي الذي أجريت في ظلها جولة عام ٢٠١١. أما الفرع الثالث، فيتصدى لمسائل الإدارة بالإضافة إلى الجوانب التقنية والمنهجية. ويبين الفرع الرابع الإجراءات المتبعة في إعداد الجزء الثاني من التقرير فيما ترد التوصيات في الفرع الخامس. وي طرح الفرع السادس نقاطا للمناقشة. وسيقدم الجزء الثاني من تقرير التقييم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين المقررة في عام ٢٠١٦. وسوف يتضمن التحليلات والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالمجالات التي سيتناولها فريق أصدقاء الرئيس. بمزيد من التقييم من قبيل تواتر عملية برنامج المقارنات الدولية، ومناقشة مسائل المنهجية في حال قررت اللجنة زيادة تواتر

* E/CN.3/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

190115 190115 14-66546 (A)



حولات البرنامج، وبحث مسائل التمويل ذات الصلة اللازمة لإرساء البرنامج الدولي على أسس متينة ومستدامة وصلة هذا البرنامج بجهود بناء القدرات. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى مناقشة وإقرار التوصيات الواردة في هذا التقرير التي يتضمن الجزء الأول من التقييم.

تقرير فريق أصدقاء الرئيس عن تقييم جولة برنامج المقارنات الدولية
لعام ٢٠١١

أولا - الولاية التي أسندتها اللجنة الإحصائية إلى فريق أصدقاء الرئيس
وأساليب عمل الفريق

١ - وافقت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٤ على إنشاء فريق أصدقاء الرئيس للاضطلاع بتقييم جولة عام ٢٠١١ وإعداد تقرير أولي تستعرضه اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين المقررة في عام ٢٠١٥. وأعربت اللجنة عن تقديرها لكل من النمسا لإبداء استعدادهما لرئاسة الفريق بصورة مشتركة ولبلدان أخرى لإبداء رغبتها في المشاركة في الفريق، وطلبت إلى الفريق أن يراعي في عمله الخبرات الإقليمية، مثل التوصيات المقدمة من الفريق الاستشاري المعني بالإحصاءات. وأنشئ فريق أصدقاء الرئيس المؤلف من ممثلي البلدان المشاركة لكي يعكس النطاق القطري على أن يقدم اقتراحا بشأن مدى استصواب تنظيم جولة جديدة. وعلى وجه التحديد، يتوخى الفريق إنجاز ما يلي:

(أ) تقييم فعالية تنفيذ وتسيير البرنامج على المستويات الإدارية العالمية والإقليمية والوطنية؛

(ب) استعراض البرنامج التقني والمنهجي، بما في ذلك كتيب وكتاب برنامج المقارنات الدولية ومجموعة أدوات البرنامج؛

(ج) تقييم النتائج على المستوى الإقليمي.

٢ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، تلقى فريق أصدقاء الرئيس مشروع إطار لإجراء استعراض برنامج المقارنات الدولية. وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد عن طريق الاتصال الإلكتروني أول اجتماع لرئيسي الفريق، وهما هيئة الإحصاءات في النمسا ووزارة الإحصاء وتنفيذ البرنامج في الهند، وذلك بمشاركة أمانة اللجنة الإحصائية والفريق المعني ببيانات التنمية في البنك الدولي. وتناول الاجتماع خمس نقاط:

(أ) مقدمة والأهداف المتوخى تحقيقها؛

(ب) تكوين الفريق؛

(ج) اختصاصات الفريق؛

(د) دور الدعم المقدم من الفريق المعني ببيانات التنمية والشعبة الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) الجدول الزمني للتقييم.

٣ - وعلى غرار ما كان عليه الحال في تقييم عام ٢٠٠٥ لبرنامج المقارنات الدولية، تم الاتفاق على أن تشمل منهجية تقييم جولة البرنامج لعام ٢٠١١ استقصاء آراء الجهات المعنية الرئيسية والبلدان المشاركة والمستخدمين الرئيسيين. وقام فريق بيانات التنمية بتعميم استبيانات الاستقصاء التي استخدمت في تقييم البرنامج عام ٢٠٠٥ تمهيدا لإعداد استبيانات جولة عام ٢٠١١ من التقييم.

٤ - وقرر فريق أصدقاء الرئيس، بناء على طلب من اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين، صياغة تقرير التقييم في جزأين: حيث يركز الجزء الأول أساسا على مسائل الإدارة والابتكارات والتحسينات المنهجية. ويغطي الجزء الثاني المقرر عرضه على اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٦ مسألة تواتر جولات برنامج المقارنات الدولية، والمسائل المنهجية المرتبطة بزيادة التواتر، بالإضافة إلى مسائل التمويل. وسيضمن أيضا تقييما شاملا لجولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ في ضوء نتائج استقصاء للمستخدمين مع الاستفادة من خبرة البلدان المشاركة في جولة البرنامج لعام ٢٠١١. وسيختتم الجزء الثاني بتقديم توصيات بشأن مستقبل برنامج المقارنات الدولية.

٥ - ويعكس الجزء الأول من تقرير التقييم منظور أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين. وهو يستند إلى تقارير مقدمة من المنظمات المشاركة في الهيكل الإداري، مثل المجلس التنفيذي، والمكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية في البنك الدولي، وإلى تقارير ومنشورات الوكالات الإقليمية عن جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١. ومن المصادر الرئيسية للمعلومات الردود المقدمة في استبيان موجه إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين في آب/أغسطس ٢٠١٤. وقد تم جمع مزيد من المعلومات من خلال مقابلات أجريت مع مجموعة مختارة من أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٦ - وترد في الفرع الثالث أدناه معلومات عن الأداء الإداري على المستويين العالمي والإقليمي ووصفا للابتكارات والتحسينات التقنية والمنهجية في جولة البرنامج لعام ٢٠١١. ويبيّن الفرع الرابع الإجراءات الأخرى المفضية إلى وضع الصيغة النهائية لتقرير التقييم الذي سيقدمه فريق أصدقاء الرئيس إلى اللجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠١٦. ويتضمن الفرع الخامس الملاحظات الختامية الأولية المبينة على الجزء المكتمل حتى الآن من عملية التقييم التي يجريها فريق أصدقاء الرئيس. وي طرح الفرع السادس نقاطا للمناقشة.

ثانيا - الخلفية والإطار التنظيمي

٧ - برنامج المقارنات الدولية عملية إحصائية عالمية تهدف إلى تقدير تعادلات القوة الشرائية لاستخدامها كمحولات للعملة بهدف مقارنة مؤشرات الاقتصاد الكلي والوضع الاقتصادي للبلدان في جميع أنحاء العالم. والغرض الرئيسي من برنامج المقارنات الدولية هو استخلاص بيانات تعادلات القوة الشرائية اللازمة لتحويل الناتج المحلي الإجمالي ومجموعه الفرعية المبلغ عنها بمختلف العملات إلى عملة معيارية مشتركة تسمح بمعادلة القوة الشرائية الحقيقية لكل واحدة من هذه العملات. وعند استعمال تعادلات القوة الشرائية كعوامل تحويل، تتيح المقارنات الناجمة عن ذلك قياس الرفاه الاجتماعي والاقتصادي النسبي للبلدان، ورصد نسبة الفقر، وتعقب مسار التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتوجيه البرامج صوب أهدافها على نحو فعال. وتساعد تعادلات القوة الشرائية أيضا الأسواق الدولية عن طريق تحديد الإنتاجية النسبية والإمكانات الاستثمارية لمختلف البلدان.

٨ - وبرنامج المقارنات الدولية برنامج معقد من الناحيتين التقنية والتشغيلية على حد سواء. ويقاس نجاحه بمدى إمكانية تحسين جودة البيانات المتعلقة بالأسعار والحسابات القومية. ويتمثل المبدأ الأساسي في توصل جميع المشاركين إلى اتفاق مشترك بشأن المنهجية وخطة العمل والجدول الزمني. وثمة حاجة إلى أن تهيئ الترتيبات الإدارية بيئة تفضي إلى نجاح البرنامج، من حيث توفيره لبيانات سليمة في جانبها التقني، وإقامة شراكة دولية مع مشاركين من الوكالات الوطنية والإقليمية والدولية التي تعمل معا بشكل فعال.

٩ - ويعود تاريخ برنامج المقارنات الدولية إلى أواخر ستينات القرن الماضي، حيث انطلق في عام ١٩٧٠ في صورة مشروع صغير يضم ١٠ بلدان. وانعقدت جولات أخرى للبرنامج في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ (جزئيا فقط) و ١٩٩٣. ومنذ عام ١٩٩٠ والبنك الدولي يضطلع بدور المنسق العالمي للبرنامج. وتشكل جولة البرنامج لعام ٢٠٠٥ نقطة تحوّل في تاريخ البرنامج، إذ استهدفت التصدي للانتقادات الموجهة للبرنامج ومعالجة مشاكل النوعية التي كانت تعتريه. واختتمت جولة عام ٢٠٠٥ بإصدار منشور عن النتائج استنادا إلى الأسعار والبيانات الأخرى التي جمعت عن ١٤٦ بلدا. وقد استندت جولة عام ٢٠٠٥ إلى شراكة واسعة النطاق بين وكالات دولية وإقليمية ووطنية عديدة.

١٠ - ورحبت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بالانتهاء من جولة عام ٢٠٠٥ التي كُلت بالنجاح، وطلبت، حفاظا على الزخم، أن يُشرع فوراً في التحضير للجولة التالية من برنامج المقارنات الدولية وتحديد عام ٢٠١١ باعتباره التاريخ المستهدف لجمع البيانات (انظر المقرر ١٠٣/٣٩). وبعد إكمال

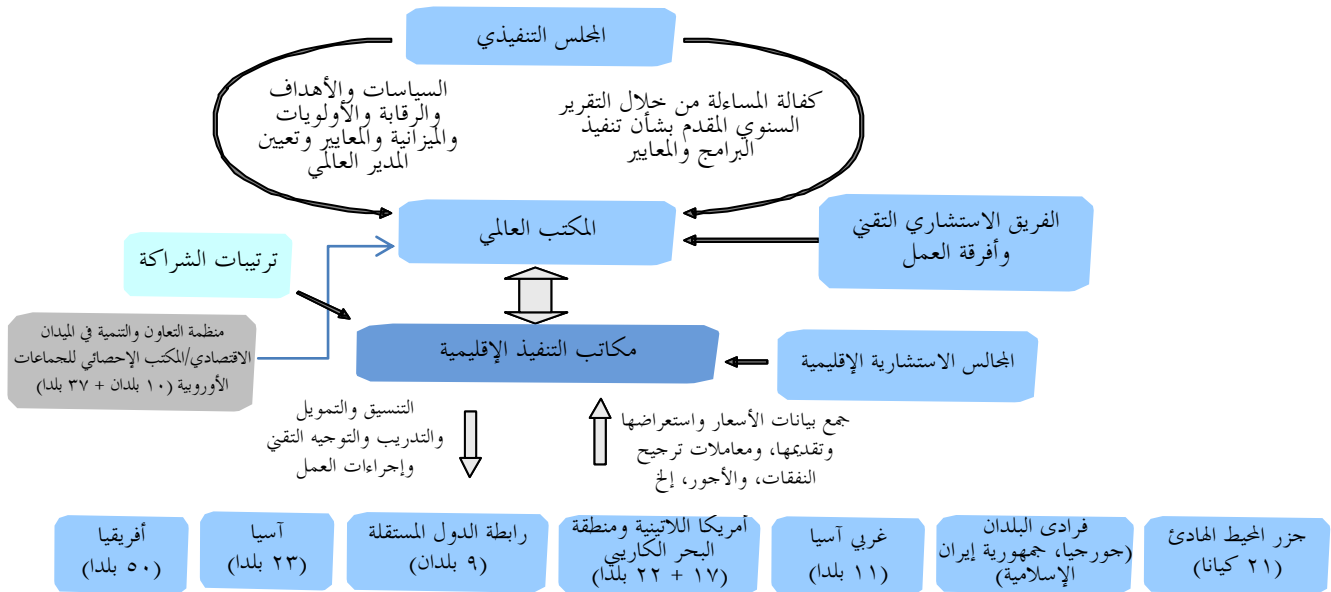
جولة البرنامج لعام ٢٠٠٥ بنجاح تحت إدارة البنك الدولي، طلبت اللجنة الإحصائية من البنك الدولي أن يضطلع بمهمة تنسيق جولة عام ٢٠١١ على الصعيد العالمي، بحيث تستفيد هذه الجولة من التنفيذ الناجح لجولة عام ٢٠٠٥. وبفضل هذا النجاح وجهود متضافرة بذلتها وكالات إحصائية دولية ووطنية، اتّسمت جولة عام ٢٠١١ بقدر أفضل من التخطيط والإدارة والتنسيق. وتمثل أهم الاحتياجات اللازمة لتنظيم جولة عام ٢٠١١ في وضع هيكل إداري واضح ومتفق عليه بشكل واسع، وتحديد برنامج عمل واضح؛ وقد أنشئ هيكل الإدارة المقترح بناء على: (أ) الولاية الممنوحة من اللجنة الإحصائية؛ و (ب) العناصر الأكثر فعالية في هيكل الإدارة المتعلق بجولة عام ٢٠٠٥؛ و (ج) وتوصيات فريق أصدقاء الرئيس الواردة في التقرير الذي قدمه عن تقييم جولة عام ٢٠٠٥ من برنامج المقارنات الدولية. وقام المجلس التنفيذي المؤقت لبرنامج المقارنات الدولية بمناقشة هذه الورقة واستعراضها، في الاجتماعين اللذين عقدهما في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ استناداً إلى التعليقات الواردة من أعضائه. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قدم المجلس التنفيذي المؤقت لبرنامج المقارنات الدولية تقريراً إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين وأقرت اللجنة الإحصائية العناصر الرئيسية لهيكل إدارة جولة البرنامج لعام ٢٠١١. وجرى توسيع هذا الإطار بعد ذلك ليكون الوثيقة المرجعية للهيكل المؤسسي للبرنامج ولترتيبات الشراكة المبرمة بين المكتب العالمي من جهة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية من جهة ثانية، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية، التي كان من المتوقع أن تضطلع بتنسيق الأنشطة على الصعيد الإقليمي.

١١ - وقد أُحرز تقدم ملحوظ في التحضير لجولة عام ٢٠١١ في الفترة الفاصلة ما بين الدورة الأربعين والحادية والأربعين للجنة. ففي أثناء هذه الفترة، أقيم هيكل لإدارة البرنامج: حيث تم تعيين المدير العالمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وأنشئ المكتب العالمي الجديد. كما أنشئ المجلس التنفيذي، والفريق الاستشاري التقني، وهيئات التنسيق الإقليمية، وعقدوا اجتماعاتهم الأولى في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعمل المكتب العالمي للبرنامج، الذي يستضيفه البنك الدولي، بصفة دائمة على توسيع نطاق جولة البرنامج لعام ٢٠١١، وترشيد عمليات تقييم النوعية، وتحسين جدوى إحصاءات معادلات القوة الشرائية في مجال مكافحة الفقر، وضمان استدامة إنجازات معادلات القدرات الشرائية، وتعزيز أنشطة بناء القدرات الإحصائية المتعلقة باستخلاص البيانات الأساسية للبرنامج، مع التركيز بوجه خاص على إحصاءات الأسعار وعلى تنفيذ نظام الحسابات القومية.

١٢ - ويبين الرسم البياني أدناه الهيكل الإداري العام جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ وترتيبات الشراكة مع الوكالات الإقليمية وبرنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وهو برنامج مستقل نسبياً. وكان المجلس التنفيذي هو الهيئة المكلفة بصنع القرار وتحديد الاستراتيجية. أما المكتب العالمي، وهو أمانة المجلس التنفيذي، فكان مسؤولاً عن التنسيق العام للبرنامج. وأسهم الفريق الاستشاري التقني وأفرقة العمل (فرقة العمل المعنية بالحسابات، وفريق الخبراء المعني بالتحقق وفريق استعراض النتائج) بتقديم البحوث والمشورة بشأن المسائل التقنية، كما ساعدت جميع تلك الأفرقة في الحسابات وتحليل النتائج (بتنسيق وثيق مع المكتب العالمي). واضطلعت المكاتب الإقليمية، التي تقوم بتنسيق ودعم معاهد الإحصاء الوطنية في تنفيذ برامج الاستقصاء الشاملة، بدور المنسقين الإقليميين. وأنشئت المجالس الاستشارية الإقليمية لعدة مناطق.

هيكل إدارة جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١

تحت رعاية اللجنة الإحصائية



١٣ - وتمثل أحد أكبر التحديات المتعلقة بنطاق جولة البرنامج لعام ٢٠١١ في استيعاب نطاق التغطية الذي اتسع بدرجة ملحوظة ليشمل نحو ١٩٩ بلداً أو اقتصاداً: ٥٠ منها في أفريقيا؛ و ٢٣ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ و ٩ في رابطة الدول المستقلة (بما في ذلك الاتحاد الروسي الذي شارك أيضاً في برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية)؛ و ١٧ في أمريكا اللاتينية؛ و ٢٢ في منطقة البحر الكاريبي؛ و ١٢ في غرب آسيا (بما فيها السودان ومصر اللتان شاركتا أيضاً في برنامج أفريقيا)؛ و ٢١ من بلدان وأقاليم المحيط الهادئ الجزرية (بما فيها فيجي التي شاركت أيضاً في برنامج آسيا والمحيط الهادئ)؛ و ٤٧ من برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وكذلك اقتصاد كل من جورجيا وجمهورية إيران الإسلامية.

١٤ - واتخذ البنك الدولي الترتيبات اللازمة لإيجاد جهات متعاونة في جميع المناطق المشاركة في برنامج المقارنات الدولية وعمل المكتب العالمي للبرنامج من خلال تلك الجهات المتعاونة لإجراء دراسات استقصائية ومقارنات إقليمية عن الأسعار. وفي بعض الحالات، كانت الجهة المتعاونة إما مصرفاً من مصارف التنمية (في كل من آسيا وأفريقيا) أو لجنة إقليمية تابعة للأمم المتحدة (غربي آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وفي حالات أخرى، كانت هذه الجهة المتعاونة منظمة دولية تدير فعلاً برنامجاً للمقارنات دولية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ورابطة الدول المستقلة). وطُبق هذا النهج الموحد على النحو التالي:

- في المنطقة الأفريقية، تولى التنسيق منسق إقليمي - هو مصرف التنمية الأفريقي، وفريق معني بإحصاءات الأسعار وفريق معني بالحسابات القومية.
- في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، كانت وكالة التنسيق الإقليمية هي مصرف التنمية الآسيوي، حيث تولت شعبة مؤشرات التنمية والبحوث المتعلقة بالسياسات، يدعمها خبير معني بالشؤون الاقتصادية والإحصاءات، مهمة التنسيق على الصعيد الإقليمي. وشُكِّل مجلس استشاري إقليمي (على غرار المجلس التنفيذي للمكتب العالمي) تم اختيار أعضائه من صفوف أصحاب المصلحة الرئيسيين، والوكالات الإقليمية، ومجموعة مختارة من الوكالات المنفذة الوطنية تعكس تمثيلاً على المستوى دون الإقليمي.

- وفي منطقة رابطة الدول المستقلة، قامت اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة بدور وكالة التنسيق الإقليمية ودائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية كمنظمة شريكة.
- ويتولى الفريق العامل المعني بحساب تعادلات القدرة الشرائية، الذي يتألف من مندوبي جميع البلدان المشارك، تنظيم عملية حساب تعادلات القدرة الشرائية للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.
- وبالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي غير الأوروبية، لم يكن هناك هيكل إدارة من هذا القبيل، فقامت وحدة برنامج تعادلات القوة الشرائية في المنظمة بتنسيق الأعمال وشاركت في جميع اجتماعات برنامج تعادلات القوة الشرائية التي عقدها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، في محاولة لاتخاذ قرارات مشتركة بشأن النقاط المنهجية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عدة اجتماعات بشأن تعادلات القوة الشرائية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي غير الأوروبية.
- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كان هيكل الإدارة ماثلاً للهيكل القائم في المكتب العالمي. وتم اعتماد استراتيجية مراكز التنسيق التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حسب البلدان، بحيث يكون كل موظف على اتصال بجهات التنسيق في البلدان المحددة له. وكانت هناك بلدان لديها مركزان من مراكز التنسيق، لأن مؤشر أسعار الاستهلاك يندرج ضمن اختصاصات مكاتب الإحصاء الوطنية في حين تقوم الحسابات القومية إلى المصرف المركزي.
- وفي منطقة غربي آسيا، ترأس مكتب التنسيق الإقليمي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا برنامج المقارنات الدولية. وقام المكتب بتنسيق أنشطة البلدان المشاركة، التي أنشأت بدورها أفرقة وطنية بقيادة منسق وطني. وبالإضافة إلى دوره في الإشراف على تنفيذ البرنامج، قام المكتب أيضاً بالتنسيق بين المكتب العالمي من جهة والأفرقة الوطنية من جهة أخرى، وتولى إحالة جميع الأنباء والمستجدات. علاوة على ذلك، أنشئ مجلس تنفيذي إقليمي لتتبع أوجه التقدم المحرز.
- واضطلع المكتب الأسترالي للإحصاءات بدور المنسق الإقليمي لبرنامج جزر المحيط الهادئ.

١٥ - وعرضت نتائج جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ على اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والأربعين المنعقدة في آذار/مارس ٢٠١٤. وتناول التقرير الذي أعده البنك الدولي بالنيابة عن المجلس التنفيذي لبرنامج المقارنات الدولية طريقة حساب تقديرات جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١؛ وأنشطة الإدارة التي نُفذت لدعم عملية الحساب واستعراض النتائج الأولية. وأشار التقرير أيضاً إلى الجدول الزمني لنشر النتائج النهائية وإلى استراتيجية الاتصال المطبقة في هذا الصدد، بالإضافة إلى سياسة تنقيح إحصاءات تعادلات القوة الشرائية. وأوجز التقرير أيضاً الخطط المقررة لتقييم جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١. وإذ رحبت اللجنة الإحصائية بتقرير البنك الدولي وبالتقدم المحرز في تنفيذ جولة البرنامج لعام ٢٠١١، أعربت عن دعمها النهج المؤلف من مرحلتين لإصدار موجز النتائج مع الوثائق الرئيسية بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، يليهما تقرير شامل يتضمن المجموعة الكاملة للنتائج ووثائق أكثر شمولاً في الربع الثالث من عام ٢٠١٤.

ثالثاً - النتائج الأولية الرئيسية

١٦ - يمكن استخلاص صورة سليمة عن جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ في ضوء المعلومات المستمدة من وثائق برنامج المقارنات الدولية، بما في ذلك التقارير ومحاضر اجتماعات المجلس التنفيذي، والفريق الاستشاري التقني والمنسق الإقليمي، ومن الدراسات الاستقصائية والمقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١.

١٧ - وشمل الاستبيان الموزع على أصحاب المصلحة عدداً من المجالات من قبيل المقارنة بين منظور عالمي ومنظور إقليمي، وإطار الإدارة وتنفيذ أدوار ومسؤوليات مختلف هيئات الإدارة، وعملية صنع القرار والاتصالات بين الجهات الفاعلة الرئيسية في جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١. وركز الاستبيان (انظر أدناه) على أصحاب المصلحة المعنيين بصورة وثيقة بجولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١.

١٨ - بالإضافة إلى ذلك، أجريت مقابلات مع مجموعة مختارة من ممثلي أصحاب المصلحة. واستُمدت معلومات أساسية إضافية هامة من تقارير برنامج المقارنات الدولية السنوية المقدمة إلى اللجنة الإحصائية، وكتيب وكتاب برنامج المقارنات الدولية والمواد التشغيلية والدليل التشغيلي لبرنامج المقارنات الدولية، والتقارير الفصلية المستكملة والتقارير الإقليمية عن برنامج المقارنات الدولية.

الاستبيان الموزع على أصحاب المصلحة

ألف - مسائل عامة - الإدارة

- تقييم عام لبرنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١
- مسائل الإدارة العامة (التعاون العالمي على مستوى برنامج المقارنات الدولية مع المنسق الإقليمي)
- نشر نتائج برنامج المقارنات الدولية وإمكانية الحصول على البيانات المدخلة
- باء - مسائل التقنية المتصلة بإعداد الدراسات الاستقصائية وإجرائها، والتحقق من صحة البيانات المدخلة، والحسابات وما إلى ذلك
- إعداد مواصفات المنتجات
- جمع الأسعار وإدخال البيانات والتحقق داخل البلدان
- التحقق فيما بين البلدان، وحساب تعادلات القوة الشرائية تحت البنود الرئيسية وتجميعها
- توزيع النفقات حسب تصنيف البنود الأساسية لبرنامج المقارنات الدولية ونوعية بيانات الحسابات القومية
- مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية
- كتيب برنامج المقارنات الدولية، وكتاب برنامج المقارنات الدولية، والمواد التشغيلية والدليل التشغيلي، والموقع الشبكي لبرنامج المقارنات الدولية، والتقارير الفصلية المستكملة عن برنامج المقارنات الدولية
- بناء القدرات وتحقيق التكامل مع البرامج الإحصائية الوطنية
- جيم - تقييم المسائل المنهجية لبرنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١
- القائمة الأساسية العالمية مقابل حلقة البلدان
- مبادئ إنشاء القوائم الرئيسية العالمية والإقليمية: الطابع التمثيلي مقابل الأهمية
- معالجة المجالات غير القابلة للمقارنة (مثل إيجارات المنازل، والخدمات غير السوقية، والبناء) في المناطق وفي المقارنة على الصعيد العالمي
- الجوانب الحسابية لتقدير وضع البنود الأساسية وتعادلات القوة الشرائية المجمعة (في الأقاليم، وفيما بين الأقاليم)

١٩ - وترد أدناه النتائج الرئيسية. وتجدد الإشارة إلى أن هذه النتائج تستند فقط إلى آراء أصحاب المصلحة الرئيسيين. وسترد آراء البلدان والمستخدمين في الجزء الثاني من تقرير التقييم.

ألف - التقييم العام

٢٠ - ثمة فهم عام مفاده أن برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١، الذي اتسع نطاقه القطري بدرجة ملحوظة (من ١٥٠ إلى ١٩٩ بلداً)، أصبح يحظى بدرجة قبول أعلى بكثير مقارنة بالعمليات السابقة. وقد أدى نشر برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ إلى مناقشة مفتوحة بشأن مزايا ومساوئ استخدام تعادلات القوة الشرائية مقابل أسعار الصرف.

٢١ - وعلى ما يبدو، إما أن الحجج المؤيدة لاستخدام تعادلات القوة الشرائية بدأت تحظى بقبول على نطاق واسع أو أن الحجج المعارضة لاستخدامها - مثل قلة توافرها وموثوقيتها - أصبحت أضعف بكثير مما كانت عليه. وقد ازداد استخدام تعادلات القوة الشرائية في جميع أنحاء العالم بازدياد توافرها على نطاق أوسع.

٢٢ - وتشكل المنهجية المطبقة في برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ تحسناً كبيراً مقارنة بجولة عام ٢٠٠٥. فقد أرسيت جولة عام ٢٠١١ البرنامج على أساس منهجي صارم بإدراج نهج من قبيل القائمة الأساسية العالمية وتطبيق ابتكارات رئيسية مثل مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية. وعلى وجه التحديد، ساهم توثيق البيانات الوصفية على نطاق واسع وزيادة تطوير الأدلة والكتيبات التشغيلية المتعلقة ببرنامج المقارنات الدولية إسهاماً كبيراً في تحسين معارف الموظفين المعنيين بأعمال البرنامج. ونشأ أحد التحديات من الأثر التراكمي لجولتي برنامج المقارنات الدولية (لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١) الذي نقل البرنامج من "صورة آنية" منشؤها نقطة مرجعية منعزلة إلى إطار قائم على تسلسل زمني يستلزم مراعاة التناسق الزمني.

٢٣ - ومن الدروس الواضحة المستمدة من جولة عام ٢٠١١ هو أن الفترة الفاصلة بين الجولات، ومدتها ٦ سنوات، فترة طويلة للغاية. وقد أعرب عن هذا التصور جميع أصحاب المصلحة تقريباً (حتى قبل التماس أي آراء من المستخدمين)، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بقبول نتائج البرنامج التي تدعو الحاجة إليها كل سنتين إلى ثلاث سنوات على الأقل، مع استقراءها لتقدير النتائج السنوية. ولا يوجد في الوقت الراهن على الصعيد العالمي وباستثناء برنامج منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

أي آلية لكفالة ذلك. وسيقدم الجزء الثاني من تقرير التقييم المزيد من التحليل المستفيض لمسألة التواتر والفترات الفاصلة بين جولات برنامج المقارنات الدولية.

باء - هيكل الإدارة

٢٤ - يُستشف من ردود الأطراف المعنية أن أداء هيكل الإدارة القائم جيد عموماً. وثبت على نطاق واسع أن هيكل التفاعل بين المستويين العالمي والإقليمي، مع اضطلاع المجلس التنفيذي بدور الهيئة المركزية لصنع القرار ورسم الاستراتيجية وقيام المكتب العالمي والإدارة العالمية بدور الوحدات التنفيذية، آلية مناسبة لمعالجة التحديات الرئيسية ومشاكل تطبيق برنامج المقارنات الدولية. وساهم الهيكل الجديد والمبادرات التي اتخذتها الإدارة في تحويل برنامج المقارنات الدولية إلى نظام عالمي يتسم بالكفاءة.

٢٥ - وقد كان النهج الموحد المتبع في المسائل الإدارية مع الجهات المتعاونة على الصعيد الإقليمي - بالرغم من بعض أوجه عدم الكفاءة في بعض المراحل والمناطق، حلاً جيداً. لكن لم توقع جميع المناطق مذكرة تفاهم أو تضع ترتيبات واضحة لإقامة شراكة مع المكتب العالمي، ما يعني عدم وجود اتفاقات محددة بشأن المنهجيات والجداول الزمنية بين أصحاب المصلحة المنخرطين فعلاً في العملية منذ بدايتها. وقد أدى ذلك أحياناً إلى مناقشات طويلة وأحدث تأخيرات كبيرة في تقديم البيانات المدخلة وفي وضع الصيغة النهائية للنتائج الإقليمية والعالمية. وبالتالي، أصبحت الاجتماعات الإضافية المتكررة التي ينظمها المكتب العالمي ضرورية لمعايرة الإجراءات والمنهجية.

٢٦ - ومن الدروس الواضحة المستفادة من جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ في ضرورة عدم تغيير أساليب الحساب بأي شكل من الأشكال بعد إعلان النتائج إلى البلدان. وبالمثل، ينبغي ألا تتاح للبلدان إمكانية الانسحاب من عملية المقارنة بعد اطلاعها على النتائج. ففي كلتا الحالتين، تصبح مصداقية وموثوقية عملية البرنامج ككل موضع شك. وينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن توقع على مذكرات التفاهم أو على اتفاقات خطية أخرى، بما في ذلك المنهجية والإجراءات، عند بدء تنفيذ عملية البرنامج.

٢٧ - وفي ما يتعلق بالجوانب التشغيلية، مثل وضع القائمة الأساسية العالمية، والمواد الاستقصائية، ومواد الحسابات القومية، كان للتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة دور فعال. إذ ساهمت مشاركة المنسقين الإقليميين في الاجتماعات العالمية ومشاركة المكتب العالمي في الاجتماعات الإقليمية في إثراء المناقشات وكفالة إحراز تقدم سلس.

٢٨ - وثمة عدد من أنشطة الدعم المقدمة من المكتب العالمي والفريق الاستشاري التقني والبنك الدولي تستحق تنوياً خاصاً لإسهاماتها الكبيرة في نجاح البرنامج:

(أ) تقديم المساعدة التقنية والتوجيهات المنهجية (تقديم المعارف والخبرات)؛

(ب) تنظيم الاجتماعات بكفاءة؛

(ج) الإسراع بحل المشاكل المتعلقة بالبرامجيات (مثل عرض وزيادة تطوير مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية)؛

(د) تنسيق الجهود عند وضع الصيغة النهائية للنتائج؛

(هـ) توفير الدعم المالي على نحو مرن.

٢٩ - واتسمت عملية تبادل البيانات والاتصالات بين المستويين العالمي والإقليمي بمزيد من الفعالية مقارنة بجولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥. لكنها لم تخل من بعض المشاكل. فقد انتقلت الاتصالات عموماً من المكتب العالمي إلى البلدان عن طريق المنسقين الإقليميين عبر الموقع الشبكي المستفيضة لبرنامج المقارنات الدولية ومراسلاته الإلكترونية المكثفة. لكن كانت ثمة حلقة تفاعل مفقودة لاستعادة المعلومات من البلدان إلى المكتب العالمي. ويتعلق هذا أيضاً بتقديم البيانات الوصفية بشأن المتوسطات السنوية على الصعيد الوطني، والحسابات القومية وأطر الدراسات الاستقصائية. ويمكن إنشاء نظام/إطار محدد للاتصالات يكون أكثر أمناً وشفافية والتزاماً بالمواعيد (على غرار نظام المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية).

٣٠ - وكان للمناطق المشمولة ببرنامج المقارنات الدولية مستويات مختلفة من الخبرة في مجال هذا البرنامج. فقد اختلفت مساهمات المنسقين الإقليميين في اجتماعات المنسقين الإقليميين واجتماعات الفريق الاستشاري التقني. وفي بعض الحالات، تعذر على المناطق التي تقل فيها التجربة المتعلقة بالبرنامج اتباع النهج الذي أوصى به المكتب العالمي.

المجلس التنفيذي

٣١ - اضطلع المجلس التنفيذي، كما كان الحال في جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥، بدور الهيئة المركزية لصنع القرار ورسم الاستراتيجية في جولة البرنامج لعام ٢٠١١. وكان لمنظمات دولية رئيسية (صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والشعبة الإحصائية) مقعد دائم في هذا المجلس، في حين مثلت معاهد إحصائية وطنية (من الاقتصادات الكبرى أساساً)

في عضويته على أساس تناوبي. وقد عُيِّن أعضاء المجلس التنفيذي على أساس ما لديهم من معارف وخبرات إحصائية وفيرة في وضع مؤشرات وبرامج إحصائية تتجاوز النطاق الوطني دعماً لبناء القدرات، بما يتوافق مع القواعد التي اعتمدها اللجنة الإحصائية. وكان البنك الدولي حاضراً لأسباب مماثلة ونظراً لما يضطلع به من دور باعتباره الوكالة المضيفة. وقد حُدِّد التمثيل القطري ليكفل التوازن في تمثيل المناطق والهيكل الاقتصادية والقدرة الإحصائية لكل بلد. وشارك منسقو الأمم المتحدة الإقليميون في المجلس لمراعاة الأخذ بالنهج الموحد في بلورة تعادلات القدرة الشرائية على الصعيد الإقليمي أولاً، ثم على الصعيد العالمي.

٣٢ - ووفقاً لتلك المبادئ، يمكن وصف تركيبة المجلس التنفيذي في برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ بأنها محكمة التوازن من حيث التمثيل الإقليمي، وحجم البلدان، وقدراتها، وتوليفة الأعضاء الدائمين والأعضاء المناوبين. وكان المجلس يضم عموماً طائفة من أصحاب الخبرة في مجال الاستراتيجيات والتقنيات إضافة إلى خبرات كافية تؤهلهم للإشراف على البرنامج.

٣٣ - غير أن عدد الأعضاء الذي تراوح بين ٢٥ و ٣٥ عضواً (منهم ١٦ عضواً من المنظمات الدولية) كان كبيراً بشكل تعذر معه على المجلس القيام بعمله بصورة فعالة. فكلما زاد حجم فريق ما عن الحد الأمثل زاد احتمال فقدانه القدرة على التركيز وتحويله إلى أفرقة فرعية صغيرة يدعو كل فريق منها إلى أهداف أو شواغل محددة بدلاً من الإسهام في تحقيق الهدف العام. ولذا، ينبغي أن يكون عدد أعضاء المجلس التنفيذي محدوداً للغاية إذا أُريدَ له أن يصبح هيئة فعالة لصنع القرارات.

المكتب العالمي والمدير العالمي

٣٤ - كان السياق المؤسسي لعمل المكتب العالمي والمدير العالمي لبرنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ على النحو التالي: اضطلع المكتب العالمي بدور مكتب تنفيذي للمجلس التنفيذي وتولى المسؤولية عن تنسيق مجمل أنشطة البرنامج. واتخذ من مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة مقراً له. وكان المكتب العالمي يخضع للمساءلة أمام مدير فريق البيانات الإنمائية التابع للبنك الدولي بواسطة المدير العالمي لبرنامج المقارنات الدولية. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتطبيق وتنفيذ مهمة البرنامج وسياسته العامة وبرامجه وأولوياته ومعاييرها، كان المدير العالمي يتصرف في حدود التوجيهات الصادرة عن المجلس التنفيذي وفي إطار برامج العمل والميزانيات التي وافق عليها المجلس. وبالتالي، كان مدير مجموعة البرامج الإحصائية الدولية هو الذي يتولى تصريف المسائل المتعلقة بعناصر الإدارة اليومية للمكتب العالمي للبرنامج (من قبيل مخصصات الميزانية المقدمة من ميزانية البنك الدولي، والصندوق

الاستثماني لبرنامج المقارنات الدولية، وإجراءات التوظيف، وتقييمات الأداء، والسفر وما إلى ذلك). وقد أتاح هذا الترتيب المتعلق بتنظيم المساءلة تحقيق التآزر وتبادل الخبرات بين المكتب العالمي لبرنامج المقارنات الدولية وسائر أنشطة بناء القدرات الإحصائية التي اضطلع بها فريق البيانات الإنمائية (أيضا تحت مسؤولية مدير مجموعة البرامج الإحصائية الدولية). وكان هذا الترتيب يمثل مساهمة ضمنية أخرى من البنك الدولي لبرنامج المقارنات الدولية.

٣٥ - وكان نموذج التعاون بين المكتب التنفيذي والمكتب العالمي والبنك الدولي وفريق البيانات الإنمائية يعمل بكفاءة بفضل إدراك كل طرف لدوره ومسؤولياته. غير أنه لوحظ أن تغير شاغلي الوظائف المهمة في المكتب العالمي أدخل إلى حد ما بسلاسة انسياب العمل.

الفريق الاستشاري التقني

٣٦ - ساعد الفريق الاستشاري التقني، المؤلف من خبراء دوليين، المكتب العالمي في توضيح المسائل المفاهيمية والمنهجية والتقنية التي نشأت خلال المقارنة. وأعرب معظم أصحاب المصلحة عن تقديرهم الكبير للعمل الذي قام به الفريق والذي كان محل إشادة على اعتبار أنه شكّل إسهاما كبيرا في نجاح برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١. وتم توضيح عدداً من المسائل المنهجية ووضع مفاهيم مبتكرة. والتزمت عملية الترشيح لعضوية الفريق الاستشاري التقني عموماً بالوثيقة الإطارية المتعلقة بإدارة برنامج المقارنات الدولية بالصيغة التي وافق عليها المجلس التنفيذي وأقرتها اللجنة الإحصائية. وخلص إلى أن إجراءات الترشيح مقبولة إلى حد كبير وإن لم تكن واضحة في جميع الحالات من حيث استيفاء الخبراء الاستشاريين في الفريق الاستشاري التقني شرط امتلاك الخبرة والمعرفة الممتازة في مجال منهجية برنامج المقارنات الدولية، وتمتعهم بالاستقلالية دون أن يمثلوا أية اقتصادات أو مؤسسات بعينها. ووصل عدد أعضاء الفريق الاستشاري التقني لعام ٢٠١١ إلى ٢٢ عضواً وهو عدد كبير جداً. وعلاوة على ذلك، تبين أن العدد الكبير نسبياً والذي يناهز ٤٠ شخصاً (من أعضاء الفريق الاستشاري التقني ومراقبين) الذين حضروا اجتماعات الفريق بشكل مؤقت ليس بالعدد الذي يكفل عمل الفريق بفعالية. وبالتالي، ينبغي تقليص عدد أعضاء الفريق لكفالة فعاليته.

٣٧ - وأدت المنهجيات الجديدة والمحسنة إلى زيادة تعقيد الحسابات. ولذا أنشئت ثلاثة أفرقة عمل هي: فريق الخبراء المعني بالتحقق، للإشراف على التحقق من صحة البيانات المقدمة لأغراض المقارنات العالمية؛ وفرقة العمل المعنية بالحسابات لحساب النتائج العالمية بشكل مستقل عن بعضها البعض، وكفالة التقريب فيما بينها؛ وفريق استعراض النتائج لاستعراض النتائج من حيث معقوليتها وامتثالها للمنهجيات والإجراءات المتفق عليها.

وساهم الفريق الاستشاري التقني وجميع الأفرقة الثلاثة إلى حد كبير في تحسين النوعية العامة للنتائج النهائية، وأيضاً في كفاءة الشفافية فيما يتعلق بالعملية ككل.

المنسقون الإقليميون

٣٨ - اضطلع المنسقون الإقليميون بالمهمة الصعبة المتمثلة في تنسيق المقارنات الإقليمية وكفاءة السلاسة في سير العمل بين المكتب العالمي والبلدان. وتولوا مسؤولية تخطيط الدراسات الاستقصائية، وتوفير الوثائق ذات الصلة، وبناء القدرات المنهجية، وجمع البيانات القطرية والتحقق من صحتها، وإحالة البيانات الإقليمية إلى المكتب العالمي في الوقت المناسب. وقد اختلفت درجة النجاح في تنفيذ برنامج المقارنات الدولية باختلاف المناطق، وذلك تبعاً لتجربة الأطراف المعنية ومستوى خبراتها.

٣٩ - وقد اعتمد بعض المنظمات الإقليمية والمؤسسات الإحصائية الوطنية على المساعدة التي قدمها المكتب العالمي وعلى ترتيبات الشراكة. وأمكن لمناطق أخرى، كمنطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنطقة الاتحاد الأوروبي، الاعتماد بنجاح على ما لديها من منهجيات وهياكل أساسية متطورة في مجال المقارنة.

جيم - بناء القدرات

٤٠ - تؤكد غالبية عظمى من أصحاب المصلحة في برنامج المقارنات الدولية أن جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ ترتبت عليها آثار إيجابية واسعة في البرامج الإحصائية الإقليمية، فيما يتعلق بكل من إحصاءات الأسعار والحسابات القومية. فقد أسهم هذا البرنامج بشكل كبير في بناء القدرات الإحصائية الوطنية (المؤسسية والتقنية) في البلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء. ويعود الفضل في ذلك إلى العديد من الوكالات الإقليمية لما تقدمه من دعم - سواء الدعم المالي أو المساعدة المقدمة لحل المشاكل التقنية والمنهجية. ويشيد المشاركون بصفة خاصة بالعمل الذي أُججز في تحسين الأساس الإحصائي لأغراض المقارنات بين البلدان، وكذلك بإسهام البرنامج في تحسين الأساس الإحصائي لتسليط الضوء على مشاكل الفقر.

٤١ - وفي موازاة ذلك، يؤكد المنسقون الإقليميون أنه كان لعناصر البرنامج المختلفة أثر كبير على عبء العمل الواقع على المكاتب الإقليمية والمعاهد الإحصائية الوطنية. وكان عبء العمل الإضافي ثقيلاً على البلدان التي تعيّن عليها تسعير مئات من المنتجات غير المشمولة بسلة الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك لديها والحصول على النفقات في

تصنيف واف للنتائج المحلي الإجمالي. وبذلت جهود كبيرة في جميع المناطق لدمج برنامج المقارنات الدولية في البرامج الإحصائية الوطنية.

٤٢ - ومن العناصر الهامة في جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ اعتماد تغطية كاملة للنتائج المحلي الإجمالي. وقد انطبق ذلك على معظم المناطق، باستثناء منطقة المحيط الهادئ (المؤلفة بصورة رئيسية من بلدان وأقاليم أصغر) التي لم تشارك سوى في تغطية الجزء المتعلق باستهلاك الأسر المعيشية. وفيما يتعلق بعناصر الناتج المحلي الإجمالي من قبيل الإسكان والتشييد، وُضعت أساليب جديدة أو بديلة لم يكن هناك أساس إحصائي وطني مناسب لها. ونتيجة لذلك، نُفذت أجزاء من البرنامج الاستقصائي بالاستعانة بنهج تديره جهة مركزية، بمشاركة وطنية أو إقليمية محدودة، إن وجدت أصلاً.

٤٣ - ويبدو أن معظم المناطق تقبل بالحجج التي سيقم لاتباع نهج مركزي فيما يتعلق بالمخالات المواضيعية التي لها طابع تقني أكثر من غيرها والتي تشمل المنتجات الصحية، والتعليم، والمعدات، والسلع، والحكومة، والإسكان. وهذا موقف إيجابي أساساً أو إجمالاً، إلا أن العديد من المشمولين بالعملية دعوا إلى زيادة المشاركة الإقليمية في الجولات المقبلة.

٤٤ - وفيما يتعلق بجولة عام ٢٠١١، كان عنصر بناء القدرات جزءاً لا يتجزأ من العملية المستمرة لتحسين نوعية البيانات. وقدم المنسقون الإقليميون المساعدة والدعم في حل مختلف المشاكل التي طرأت. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت الحلقات الدراسية وحلقات العمل الإقليمية التي عقدت بشأن الأسعار والحسابات القومية، منتديات هامة جمعت الإحصائيين معاً لعرض ما استجد من أساليب وممارسات عملية ومناقشتها.

٤٥ - وساهم المكتب العالمي مساهمة كبيرة في بناء القدرات في جولة برنامج المقارنات العالمية لعام ٢٠١١ حيث قام بإعداد المواد التالية:

- قياس الحجم الحقيقي للاقتصاد العالمي: إطار برنامج المقارنات الدولية ومنهجيته ونتائجه، الصادر عن البنك الدولي، والذي يعرض المنهجية المتاحة لإجراء المقارنات الدولية، والخيارات التي تم الأخذ بها لجولة عام ٢٠٠٥ من برنامج المقارنات الدولية، ونتائج تلك الخيارات، والخطوات الواجب اتخاذها لتحسين نوعية البيانات في جولة عام ٢٠١١ من البرنامج. ومن أجل ضمان شفافية عملية التقدير، يعرض الكتاب دراسة مستفيضة للنظرية الأساسية والأساليب المستخدمة والمشاكل التي صودفت. ويقدم أيضاً منظوراً استشرافياً بشأن الخطوات المتعلقة بالمنهجية التي يمكن اتخاذها أو التي ستُتخذ لتحسين التقديرات في الجولات المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية.

• ويوفر الدليل التشغيلي لبرنامج المقارنات الدولية المبادئ التوجيهية العملية والإيضاحات الوصفية للمنهجيات. وهذا العمل هو عبارة عن تجميع للمواد والتعليمات التشغيلية القائمة التي يمكن أن تحسن فهم الممارسين للمنهجيات الموصى بها.

٤٦ - وعدا عن هذه المواد، فقد أتاح المكتب العالمي دعماً تقنياً بالغ الأهمية إلى البلدان والمنسقين الإقليميين، كثيراً ما قدم في غضون مهلة قصيرة، وشمل ما يلي: (أ) منهجية الاستقصاء؛ و (ب) التحقق من صحة البيانات؛ و (ج) تجميع النفقات المتعلقة بالحسابات القومية؛ و (د) حساب تعادلات القدرة الشرائية. وقدم هذا الدعم من خلال عدة بعثات وحلقات عمل إقليمية وعالمية، وكذلك من خلال شتى وسائل الاتصال.

٤٧ - واستناداً إلى الدروس المستفادة من جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥، استحدث المكتب العالمي برامج حاسوبية خاصة ببرنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١، (تعرف أيضاً باسم مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية) باعتبارها مجموعة شاملة من وحدات برمجية حاسوبية مستقلة مادياً لكنها متكاملة منطقياً لتنسيق جمع البيانات وتجهيزها خلال جولة عام ٢٠١١. وكانت مجموعة الأدوات التي استخدمت في هذه الجولة تتألف من ثلاث وحدات هي: (أ) وحدة إدخال البيانات القطرية والتحقق من صحتها لأغراض قياس استهلاك الأسر المعيشية، و (ب) وحدة إدخال البيانات القطرية والتحقق منها بغرض إجراء دراسات استقصائية محددة، و (ج) وحدة التحقق من صحة البيانات الإقليمية وتجهيزها والإبلاغ عنها. وهذه الوحدات متاحة بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية. وسُتستخدم الوحدة الإقليمية لأغراض التركيب والتحقق بالمقارنة فيما بين البلدان، بما فيه تجهيز التشخيصات والمؤشرات بالنسبة لجميع البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية عن الأسعار. وتشمل الوحدات القطرية المتعلقة بنود استهلاك الأسر المعيشية وأجور الموظفين الحكوميين كل من التركيب والتنفيذ وحساب متوسطات الأسعار والتحقق من الأسعار بالمقارنة فيما بين البلدان. أما وحدة الحسابات القومية فتساعد في تجهيز تصنيف النفقات والتحقق منها في سائر البلدان. واستُخدمت مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية بشكل مكثف في بعض المناطق (مثل غربي آسيا وأمريكا اللاتينية). واستخدمت بعض المناطق الأخرى (مثلاً، آسيا والمحيط الهادئ، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) البرمجيات الحاسوبية الإقليمية الخاصة بها. وخضعت مجموعة أدوات برنامج المقارنات الدولية للعديد من التحديثات بسبب بعض المشاكل التي نشأت في سياقها.

دال - نوعية البيانات والبيانات الوصفية

٤٨ - تقاسمت الوكالات الإقليمية المسؤولة عن المقارنات في سبع مناطق يشملها برنامج المقارنات الدولية (مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمكتب الإحصائي لرابطة الدول المستقلة، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب الإحصاءات الأسترالي) تلك المسؤولية مع الوكالات الوطنية التي قامت بجمع البيانات والتحقق من صحتها في اقتصادات كل منها. وزودت الوكالات الإقليمية الوكالات الوطنية بالتوجيهات المنهجية والتنفيذية. كما تولت تنسيق ومراقبة عملية جمع البيانات والتحقق من صحة تلك البيانات في المناطق وفقاً للجدول الزمني العالمي. وقامت أيضاً بتجميع المقارنات الإقليمية ووضعها في صيغتها النهائية ونشر نتائجها. وتولى المكتب العالمي المسؤولية عن كفالة إمكانية دمج المقارنات الإقليمية السبع والمقارنة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية - في المقارنة العالمية. واضطلع المكتب العالمي أيضاً بمسؤوليات تجميع النتائج العالمية والتحقق منها ونشرها.

٤٩ - ويعد ضمان نوعية المدخلات من البيانات والبيانات الوصفية أمراً فائق الأهمية بالنسبة لبرنامج المقارنات الدولية. وقد أعد المكتب العالمي مجموعة من الاستبيانات المتعلقة بالبيانات الوصفية حتى تتوافر لجولة عام ٢٠١١ بيانات وصفية أفضل من تلك التي كانت متاحة في جولة ٢٠٠٥. وقد أعدت القوائم المرجعية لإطار ضمان النوعية للمساعدة على تجميع المعلومات اللازمة لتقدير وتقييم نوعية البيانات المقدمة. وأتيح إمكانية الاطلاع عليها باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية. وكان يتعين على البلدان والمنسقين الإقليميين والمكتب العالمي ملء القوائم المرجعية.

٥٠ - وفيما يتعلق بالحسابات القومية، قدّم التقرير النموذجي عن إحصاءات الإنفاق واستبيان ضمان نوعية الحسابات القومية واستبيان استفاضة الحسابات القومية وفرة من البيانات الوصفية عن الطريقة التي كانت تقسّم بها البلدان بياناتها المتعلقة بالنفقات المستمدة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٥ باباً أساسياً وعن نوعية واستفاضة تقديراتها المتعلقة بالنفقات. وفيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية للأسعار، أعد استبيان لإطار الدراسات الاستقصائية باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية. وكان لهذا الاستبيان أهمية بالغة حيث قدم معلومات عن نطاق تغطية هذه الدراسات الاستقصائية في جميع البلدان.

٥١ - واستُمد إطار ضمان النوعية في برنامج المقارنات الدولية من إطار تقييم نوعية البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ويجمع الإطار أفضل الممارسات، والمفاهيم

والتعاريف المقبولة دولياً في مجال الإحصاءات، بما في ذلك ما يرد منها في مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية والنظام العام لنشر البيانات التابع لصندوق النقد الدولي. ويوفر هذا الإطار هيكلًا لتقييم نوعية البيانات بمقارنة الممارسات الإحصائية لبلد من البلدان مع أفضل الممارسات. وهو يركز على ما يتصل بالتنوع من سمات تتعلق بإدارة النظم الإحصائية، والعمليات الإحصائية الأساسية، والمنتجات الإحصائية. ويتمثل الهدف منه في توحى الدقة البالغة في تقييم نوعية بيانات الاقتصاد الكلى ووضعها في إطار هيكلى واستخدام لغة مشتركة فيها. وقد شمل برنامج المقارنات الدولية ستة مواضيع هي: الشروط الأساسية لضمان نوعية البيانات؛ وضمان تمامها؛ وسلامة المنهجية المتبعة في جمعها؛ ودقتها وموثوقيتها؛ وجدواها؛ وإمكانية الاطلاع عليها.

هاء - حسن توقيت النتائج ونشرها

٥٢ - الموقع الشبكي لبرنامج المقارنات الدولية هو مركز المعلومات المتعلقة بالبرنامج. وهو موقع جيد التنظيم يقدم معلومات مستفيضة عن البرنامج والكيانات المشاركة فيه والأنشطة وبرامج الدراسات الاستقصائية، وأوجه الاستخدام الهامة لتعادلات القدرة الشرائية. وتوجد صفحة منفصلة لكل منطقة تتضمن معلومات عن المنطقة، إضافة إلى تقارير عن حالة التقدم المحرز ومعلومات أخرى ذات صلة. ويتضمن الموقع وثائق هامة عن استقصاءات البرنامج وأساليبه، وكتاب البرنامج والكتيب الخاص به والمبادئ التوجيهية والأدلة التنفيذية، فضلاً عن البحوث والمعلومات المتعلقة بالتنمية. وورد بيان موجز لمعلومات عن التقدم المحرز في البرنامج والأساليب والأدوات الجديدة في تقرير المعلومات المستكملة الذي يصدره البرنامج كل ثلاثة أشهر.

٥٣ - وكانت شفافية المعلومات المتعلقة بمختلف المسائل عنصراً أساسياً في العمليات المؤدية إلى نشر النتائج العالمية النهائية. وفيما يتعلق بالمكتب التنفيذي والفريق الاستشاري التقني والاجتماعات المعقودة مع المنسقين الإقليميين، فقد نُشرت على الموقع الشبكي للبرنامج محاضر كل اجتماع من الاجتماعات المعقودة. وورد في تقرير المعلومات المستكملة الذي يقدمه البرنامج كل ثلاثة أشهر إلى المستعلمين عدد من المقالات ذات الصلة بشأن مسائل مختلفة تتعلق بالبرنامج تشمل الإدارة، وعروضاً مستفيضة عن عناصر جديدة في برنامج الدراسات الاستقصائية، وبعض التقارير القطرية أو الإقليمية عن الخبرات.

واو - الجوانب التقنية والمنهجيات

وضع قوائم الأصناف

٥٤ - في جولة عام ٢٠١١، تمت إدارة بعض المجالات، مثل الإسكان وقطاع الصحة الخاصة والتعليم والخدمات الحكومية وبيع المعدات والبناء، بمشاركة من المناطق أقل مما كان عليه الحال، مثلا، فيما يتعلق بالمنتجات الاستهلاكية في الأسواق. وبصفة عامة، حظي هذا النهج المركزي في الإدارة بقبول واسع النطاق. وتمكن المنسقون الإقليميون من إضافة بنود إقليمية إلى بنود القائمة الأساسية العالمية. ولم يضطلع المكتب العالمي بعملية الإدارة المركزية لجمع البيانات وتحريرها. فقد طُبّق نهج ثلاثي المراحل لتحرير البيانات كما يلي: (أ) مرحلة التحقق من صحة البيانات داخل البلدان؛ و (ب) مرحلة التحقق من صحة البيانات على الصعيد الإقليمي حيث قام المنسقون الإقليميون خلال هذه المرحلة بتحرير أسعار البلد والتحقق من صحتها؛ و (ج) مرحلة التحقق على الصعيد الأقليمي أو العالمي التي قام خلالها المكتب العالمي بتحرير الأسعار المجمعة للمنتجات الأساسية العالمية والتحقق من صحتها في جميع المناطق.

٥٥ - وكان السبب الرئيسي وراء اتباع نهج الإدارة المركزية هو ضرورة تحقيق أكبر قدر ممكن من الاتساق على الصعيد العالمي في تناول هذه المجالات، وهو ما يختلف عن طريقة تناول المنتجات الاستهلاكية في الأسواق حيث وضعت قوائم المنتجات حسب المناطق، تكملها القائمة الأساسية العالمية. وتولى المكتب العالمي إدارة الأعمال ذات الصلة إدارة مركزية، ولكن مع مناقشة جميع القرارات الرئيسية مناقشة مستفيضة في اجتماعات الفريق الاستشاري التقني، التي حضرها جميع المنسقون الإقليميون، ومواصلة استعراضها لتحديد آثارها في البيانات في اجتماعات المنسقين الإقليميين.

٥٦ - ولأغراض المقارنة فيما بين المناطق، ولكن أيضا حرصا على الشفافية، يبدو في الواقع أن الأفضل هو اتباع نهج مركزي، أو منسق على الأقل، فيما يتعلق بمجالات السكن والخدمات غير السوقية، وبيع المعدات والبناء. لا بد من الإشارة مع ذلك إلى أن النهج العالمي لم يكن دائما مفهوما على نحو جيد في بعض المناطق، وأن مستويات القدرة التقنية تختلف من منطقة لأخرى وبالتالي فهي ليست كلها قادرة على المشاركة بشكل موحد. وعموما، كان سيرحّب بمشاركة أكبر من المناطق في جميع جوانب العمل، مثلا قبل وضع الصيغة النهائية للقوائم، حتى يتسنى للمنسقين الإقليميين تقديم توصيات و/أو توضيح ما يمثله في المنطقة. وكان ينبغي إتاحة مزيد من الفرص للمناطق كي تصمم الدراسات الاستقصائية

حسب احتياجاتها، شريطة الاحتفاظ بإمكانية الربط بين النتائج عبر المناطق دون فقدان قابليتها للمقارنة.

٥٧ - وأُتبع نهج آخر في وضع قائمة أساسية عالمية للمنتجات الاستهلاكية في الأسواق. وجرى أولاً تحديد قوائم المنتجات الإقليمية، ثم اتخذت المناطق بعد ذلك القرار بشأن إدراج منتجات القائمة الأساسية العالمية في القوائم الإقليمية.

٥٨ - وتشوب عملية وضع القوائم الأساسية العالمية أوجه قصور متعددة ويجب تحسينها. فترميز مواصفات المنتجات الإقليمية لم يكن موحدًا على النحو المستصوب. ولم تتخذ تدابير كافية لاستخدام الوصف المنهجي للمنتج الذي وضعه البرنامج باعتباره أساساً لوضع معيار دولي مسجل لوصف المنتجات. ولم تكن تعاريف القائمة العالمية الأساسية دائماً على قدر كبير من الوضوح، وكانت عامة للغاية في بعض الحالات. أما إجراءات اختيار منتجات القائمة الأساسية العالمية (أي عدد المنتجات في كل بند من البنود الأساسية) فلم تكن واضحة، ولذلك لم تكن بعض البنود الأساسية مشمولة بالقدر الكافي بالنسبة لبعض المناطق. فتعين مثلاً إعداد دراسة استقصائية خاصة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات في اللحظة الأخيرة. ولم تقدم جميع المناطق مدخلات كافية في إعداد هذه الدراسة.

٥٩ - ويمكن زيادة الشفافية في عملية وضع مواصفات منتجات القائمة الأساسية العالمية، مثلاً باستخدام أدوات إلكترونية مشتركة، يمكن بواسطتها لجميع المناطق أن تقدم مقترحاتها. والأمثل هو أن تخضع المنتجات المقترحة للقائمة الأساسية العالمية لمسح تمهيدي بغية تحديد توافرها وأهميتها في المناطق والبلدان، قبل إدراجها في الدراسة الاستقصائية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يساعد على تحسين المواصفات.

٦٠ - وثمة جانب آخر يتعلق بما يسمى "تحييز الأمر الواقع": فقد تمت تسوية التضاربات في الجدول الزمني للدراسات الاستقصائية بين برنامج المقارنات الدولية وبرامج تعادلات القدرة الشرائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. بمنح الأولوية لبنود منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية في إعداد القوائم الأساسية العالمية لاستهلاك الأسر المعيشية والآلات والمعدات. وذلك لأن العديد من الدراسات الاستقصائية لهذه المؤسسة كانت قد أجريت قبل أن يتم وضع الجدول الزمني للأنشطة الميدانية في إطار البرنامج. وبالنسبة للعديد من البنود الأساسية، تأثرت القائمة الأساسية العالمية تأثراً كبيراً بما قد يسمى "متلازمة الأمر الواقع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية"، التي أسفرت عن "تحييز الأمر الواقع".

٦١ - وفي الواقع، كان هناك تركيز مفرط على العمل المتعلق بالسلع والخدمات الاستهلاكية على حساب الاستقصاءات الأخرى، وهو أمر متوقع. ولعل ذلك ناجم عما تتسم به مقارنة السلع الاستثمارية والبناء من تعقيد أكبر مقابل مقارنة السلع والخدمات الاستهلاكية.

الأهمية مقابل الصفة التمثيلية

٦٢ - تشكل قابلية المنتجات الخاضعة للتسعير للمقارنة المبدأ الأساسي لتقدير تعادلات القدرة الشرائية. والمعضلة التي تواجه البرنامج هي أن حصص الإنفاق المتعلقة بالمنتجات المتاحة التي يمكن مقارنتها قد تختلف اختلافا كبيرا. ونظرا لعدم وجود بيانات واضحة بشأن نفقات كل منتج من المنتجات على حدة، يستخدم الترويج غير المباشر أو الضمني التقريبي للحصول على تعادلات القدرة الشرائية "غير المنحازة" للبنود الأساسية. وفي برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠٠٥، أوصى الفريق الاستشاري التقني باستخدام مفهوم "الصفة التمثيلية" الذي وضعه الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وينبغي أن يعكس المنتج "التمثيلي" المستوى النموذجي لأسعار أحد البنود الأساسية، وهذه المنتجات تشتريها الأسر المعيشية بكثرة، وبالتالي تكون مستويات أسعارها أدنى نسبيا من مستوى أسعار المنتجات غير التمثيلية. ووفقا لهذا الافتراض، أوصى الفريق الاستشاري باستخدام طريقة نموذج تمثيل منتجات البلدان الموسعة (أو طريقة إيتيو - كوفس - سزولش) لحساب تعادلات القدرة الشرائية للبنود الأساسية - وحاولت المناطق المشمولة بالبرنامج استخدام مفهوم "الصفة التمثيلية" في عام ٢٠٠٥ ولكنها لم تتمكن من تطبيق مفهوم "مستوى الأسعار التمثيلي" على نحو متسق.

٦٣ - ولذا، لم يستخدم هذا المفهوم في جولة عام ٢٠٠٥ في المناطق المشمولة بالبرنامج (إلى جانب الاتحاد الأوروبي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورابطة الدول المستقلة) أو لتقدير عوامل الربط بين الأقاليم. وبالتالي، فقد أوصى الفريق الاستشاري باستخدام مفهوم آخر لجولة البرنامج لعام ٢٠١١. وطلب إلى البلدان تصنيف منتجات استهلاك الأسر المعيشية باعتبارها مهمة أو أقل أهمية. وتم تحديد مدى الأهمية بالرجوع إلى حصة البند من الإنفاق المفهومي في إطار بند من البنود الأساسية. واستُبدلت طريقة نموذج منتجات البلدان الموسعة بطريقة نموذج منتجات البلدان المرجحة.

٦٤ - ولم يحظ هذا الابتكار بقبول تام من جميع المشاركين، رغم أن مفهوم "الأهمية" أقل غموضا وأقرب إلى الفهم وأكثر شفافية، إلا أنه لا يحل جميع المشاكل المتعلقة بحساب

تعدلات القوة الشرائية "الحقيقية" (غير المنحازة) للبنود الأساسية في حالة تجاهل "مستوى الأسعار النموذجي".

٦٥ - وأثار اعتماد مفهوم "الأهمية" مناقشات متعمقة بشأن مفهوم "الصفة التمثيلية المتساوية" فأثبت بالتالي جدواه. غير أن المفهوم "الجديد" لم يساهم في تحسين الوضع من الناحية العملية، ولم يقلل من درجة انعدام الموضوعية في إسناد مؤشرات "الأهمية". وإضافة إلى ذلك، تتسم عملية اختيار معاملات الترجيح (الأهمية مقابل عدم الأهمية) حتما بقدر من عدم الموضوعية. ومن ثم ينبغي تركيز الجهود الإضافية على تزويد البلدان بمزيد من التوضيحات بشأن العملية برمتها. وينبغي للبلدان أن تركز على حصص الإنفاق خلال عملية اختيار المنتجات، وينبغي لها أن تفهم جيدا السبب وراء استخدام مفهوم "الأهمية" (حصص الإنفاق الكبيرة) أساسا في المرحلة الأولى (أي مرحلة اختيار المنتجات) ومفهوم "الصفة التمثيلية" (مستويات الأسعار النموذجية) أساسا خلال المرحلة الثانية (أي مرحلة جمع الأسعار والتحقق منها وحسابها). فذلك يتيح للبلدان تعزيز إلمامها بعملية التحقق وتقييم النتائج على نحو أفضل.

أسعار الإيجار

٦٦ - هناك عدة عوامل تزيد من صعوبة مقارنة نفقات الإسكان، مثل تسجيل نفقات الإسكان، والتباين الكبير في أوضاع السوق من بلد إلى آخر. وبذل كل من المنسقين الإقليميين والمكتب العالمي جهودا كبيرة لتحسين المنهجية المتبعة ومدخلات البيانات (من أسعار وأرقام الحسابات القومية) في هذا المجال المعقد. ومع ذلك، ظل التقدم الفعلي المحرز متواضعا إلى حد ما. واستُخدمت مؤشرات الحجم المرجعية لأسعار الإيجار في منطقة آسيا (كما في جولة البرنامج لعام ٢٠٠٥). ولم تستخدم المواصفات العالمية للتسعير إلا في ٣ مناطق (أفريقيا وأمريكا اللاتينية وغربي آسيا). وأجري الربط العالمي فيما يتعلق ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنطقة آسيا بطريقة جد تقريبية عن طريق النهج الكمي، حيث تم تعديل عدد المساكن على أساس ثلاثة مؤشرات للنوعية (توافر الكهرباء والمياه والمراحيض). وكانت البيانات المدخلة المتاحة ضعيفة جدا لا تسمح باعتماد أي نهج أكثر تطورا. فقد حقق النهج الكمي أفضل ما يمكن تحقيقه في وضع سيئ. والأرجح أنه يجب الحفاظ على النهج المزدوج في جمع بيانات الإيجار والكم. وينبغي أن تأتي التحسينات في هذا المجال أساسا من تحسين نوعية البيانات وتوافرها (بيانات الأسعار والمساكن المتاحة وبيانات الحسابات القومية).

الخدمات الحكومية (الصحة والتعليم والخدمات الجماعية)

٦٧ - كان استخدام تسوية الإنتاجية لأغراض الربط العالمي للمرتبات في الخدمات الحكومية في جولة البرنامج لعام ٢٠١١ تحسينا واضحا. ومع ذلك لوحظ وجود العديد من نقاط الضعف: فتسوية الإنتاجية المحسوبة باستخدام تقديرات رأس المال مقابل العمل للاقتصاد ككل في مجالات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الجماعية، تقدير تقريبي جدا (إضافة إلى أن دقة معاملات تسوية الإنتاجية بالنسبة لمختلف البلدان تبدو مختلفة)، ولم تستخدم جميع المناطق تسوية الإنتاجية في المقارنات الإقليمية (إذ لم تستخدم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ورابطة الدول المستقلة، وغربي آسيا تسوية الإنتاجية). وإضافة إلى ذلك، لم تتبع المناطق نفس المنهجية (إذ استخدمت منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية نهج "المخرجات" فيما يتعلق بخدمات الصحة والتعليم فيما استخدمت مناطق أخرى نهج "تكلفة المدخلات"). والواقع أن نتائج البلدان تعتمد، بدرجة كبيرة في بعض الحالات، على المنهجية الإقليمية مما يقلل من إمكانية مقارنتها بين الأقاليم. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تكون النتائج المستخلصة باتباع نهج "المخرجات" في مجال التعليم عكس النتائج التي يتم الحصول عليها باتباع نهج "تكلفة المدخلات" واستخدام تسوية الإنتاجية. ولا شك في ضرورة قيام جميع المناطق بتحليل دقيق لتجربة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية في اتباع نهج "المخرجات" في هذه المجالات.

٦٨ - بيد أن وجه التحدي في اتباع نهج "المخرجات" هو أنه يتطلب إدخال بيانات ليست متاحة دائما، أو بيانات ذات طبيعة مشكوك فيها. فعلى سبيل المثال، أدرجت حتى الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية لأغراض مقارنة خدمات المستشفيات باستخدام نهج "تكلفة المدخلات". وإضافة إلى ذلك، لا يحتاج نهج "المخرجات" إلى تسوية الإنتاجية ولكن ينبغي النظر في قابلية نوعية الخدمات للمقارنة. وبالتالي، فإن النهج القائم على المدخلات مع استخدام تسوية الإنتاجية هو على الأرجح، في الوقت الراهن، أفضل خيار ممكن لبرنامج المقارنات الدولية. ولكن ينبغي تبسيط عملية حساب معاملات تسوية الإنتاجية وكذلك تطبيق هذه العوامل.

البناء

٦٩ - إن مجال البناء مجال يصعب قياسه حتى داخل بلد معين لأن القياس مرتبط بموقع التشييد، والمواقع تتغير من شهر إلى آخر. وكان النهج المعتمد في جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ نهج توفيقى يسعى للاستفادة بأكبر قدر ممكن من معايير قياس أقل ما يُقال عنها إنها غير موحدة، لنشاط يصعب قياسه. وبصورة عامة، يمكن القول إن نهج عام ٢٠١١ القائم على المدخلات كان أفضل خيار ممكن وقابل للتحقيق، بالنظر إلى محدودية توافر البيانات، لأنه أقل تكلفة من بعض الخيارات الأخرى. ومن جهة أخرى، لا تأخذ تكاليف المدخلات (المواد واليد العاملة والمعدات) في الحسبان الفجوة الملحوظة بين الاقتصادات في ما يتعلق بالأرباح والضرائب وهامش الربح الذي يضيفه المتعاقدون، وبالتالي فإنها لا تعكس بشكل كامل أسعار السوق.

٧٠ - ومن المقترح إجراء المزيد من البحوث عن هذه المشاكل في الجولة المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية، و التركيز بشكل أكبر على هوامش الربح الإضافية، من أجل التوصل إلى نهج أفضل للقياس في قطاع البناء. ومن الواضح أن اعتماد نهج يقوم على نموذج سيكون الخيار الأفضل. وينبغي النظر، قبل حلول موعد الجولة المقبلة بوقت كاف، في سبل تمويل مثل هذا النهج على الصعيد العالمي.

٧١ - وإذا ما تقرّر الإبقاء على النهج المستند إلى تكلفة المدخلات، فينبغي النظر في إدخال التحسينات التالية:

- (أ) بيان مواصفات البنود بشكل أفضل وأدق، واستبدال بعض البنود التي تعتبر صعبة القياس؛
- (ب) تحسين تغطية تكاليف المدخلات وهوامش الربح الإضافية، وما إلى ذلك، من أجل الحصول على تقدير أفضل لأسعار السوق؛
- (ج) إعادة تصميم استبيان الدراسة الاستقصائية للتأكد من أن جميع البيانات المطلوبة تُجمع بطريقة لا لبس فيها؛
- (د) ضمان تجميع البيانات الوصفية وتسجيلها بشكل أفضل.

الربط العالمي

٧٢ - استند قرار اعتماد القائمة الأساسية العالمية بدلاً من النهج الحلقي المعتمد عام ٢٠٠٥ إلى تحليل تفصيلي لنتائج عام ٢٠٠٥. فمن المنظور العالمي، كان تطبيق القائمة

الأساسية العالمية تحسّناً واضحاً، لا سيما وأنه يكفل روابط أقوى لأنه يستند إلى مجموعة من الأسعار لكل البلدان المشاركة.

٧٣ - ومع ذلك، ينبغي أن يخضع هذا النهج لمزيد من التحسين عن طريق زيادة تدقيق تعاريف البنود وضمان استخدام مفاهيم مثل مفهوم "علامة تجارية معروفة"، بصورة منهجية في كل أجزاء القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعزيز المبادئ التوجيهية للدراسات الاستقصائية في بعض المجالات الصعبة مثل الصحة، والإسكان، وبيع المعدات.

٧٤ - وبدأ العمل في جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ بإجراءات حسابية جديدة للربط العالمي: فعلى مستوى البنود الأساسية استخدمت طريقة نموذج منتجات البلدان المرجّحة بمعامل ترجيح ١:٣ لحساب تعادلات القوة الشرائية، بدلاً من طريقة نموذج منتجات البلدان غير المرجّحة التي استُخدمت في جولة ٢٠٠٥ من البرنامج. وعلى المستويات المجمّعة، استُخدم إجراء جديد هو تجميع البلدان مع إجراءات إعادة التوزيع ليحل محل طريقة المنطقة الكبرى المستخدمة في جولة عام ٢٠٠٥ والتي كانت تحسب فيها معاملات الربط لأغراض المجاميع الإقليمية.

٧٥ - وثمة رأي شائع مفاده أن اعتماد كل من طريقة منتجات البلدان المرجّحة وطريقة تجميع البلدان مع إجراءات إعادة التوزيع كان من باب التحسين وينبغي الإبقاء عليها في الجولات المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية بهدف كفاءة تعزيز الاتساق بين الجولات. ومع ذلك، من المستصوب إجراء المزيد من التحسينات والبحوث التقنية. وهذا يخصّ طريقة منتجات البلدان المرجّحة (ويتوقف ذلك على إجراء المزيد من المناقشات بشأن "الأهمية/الصفة التمثيلية") ونهج تجميع البلدان مع إجراءات إعادة التوزيع (على سبيل المثال، القضاء على الصلات "الضعيفة" من خلال بلدان تختلف فيها هياكل الأسعار والنفقات اختلافاً كبيراً).

ثبات النتائج الإقليمية

٧٦ - إذا افترضنا أن المقارنات الإقليمية تتم بدرجات متفاوتة من الدقة، يمكن اعتبار ثبات النتائج الإقليمية سمة إيجابية. وثمة فائدة أخرى من الحفاظ على هذا الثبات الإقليمي ألا وهي توافق تعادلات القدرة الشرائية التي تنشرها المنظمات الإقليمية مع تلك التي ينشرها المكتب العالمي. وحرصاً على مصداقية نتائج برنامج المقارنات الدولية، من المهم الحفاظ على هذا الثبات وعلى مجموعة واحدة فقط من النتائج لكل منطقة. وتستخدم بعض المناطق نتائج

تعادلات القدرة الشرائية لأغراض إدارية، ولا ترغب في تنقيحات ليست هي المسؤولة عنها بصفة مباشرة.

٧٧ - ومع ذلك، وبصفة عامة، يصعب تأييد مفهوم "الثبات". ويمثل هذا أساساً عقبة تنظيمية لا إحصائية. فالحفاظ على الثبات يجعل من عملية الحساب أقل شفافية وأكثر تطلباً للبيانات العاملة. والمشكلة الرئيسية لا تكمن في الثبات في حد ذاته بل في استخدام المناطق المنهجيات مختلفة، الأمر الذي يخفض إمكانية المقارنة بين النتائج العالمية.

٧٨ - وينبغي السماح باتباع نهج مختلفة بحسب المناطق ما دام الاختلاف متوقع منذ البداية وثمة إجراءات راسخة للربط بينها، ولكن ينبغي بذل جهود كافية من أجل توحيد المنهجية. وينبغي نشر النتائج الرسمية لبرنامج المقارنات الدولية مع عامل "الثبات". ولكن العديد من المستخدمين مهتمين بالنتائج التي تقارن بين البلدان بشكل مباشر أكثر، من دون فرض قيد الثبات. وحبذا لو تم إجراء تجارب أكثر مما سمح به الوقت (إضافة إلى النتائج الرسمية لبرنامج المقارنات الدولية).

رابعاً - إجراءات استكمال الجزء الثاني من تقرير تقييم برنامج المقارنات الدولية

٧٩ - عُرض هذا التقرير المؤقت على اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين للنظر فيه ومناقشته والتعليق والموافقة عليه وتقديم المشورة بشأن الأعمال المقبلة. وسيقوم فريق أصدقاء الرئيس بجمع معلومات إضافية من البلدان المشاركة في جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١ وأيضاً من المستخدمين المحتملين لنتائج البرنامج. وسيتم تجميع هذه الشقين من البيانات عن طريق استبيان استقصائي ومقابلات إضافية. وستشكّل هذه المعلومات إلى جانب تحليل معمق لإمكانية تقصير الفترات الفاصلة بين جولات برنامج المقارنات الدولية، إضافة إلى المسائل المنهجية والمالية التي ترتبط بتواتر أعلى، أساس تقرير التقييم النهائي الذي سيقدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠١٦.

خامساً - التوصيات

٨٠ - كانت جولة عام ٢٠١١ من برنامج المقارنات الدولية خطوة رئيسية إلى الأمام في وضع نظام لحساب تعادلات القدرة الشرائية على الصعيد العالمي. واستناداً إلى المعلومات

الجمعية عن جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١، يود فريق أصدقاء الرئيس تقديم التوصيات التالية:

ألف - العملية

٨١ - يوصى بوضع المنهجية والإجراءات التي ستطبق خلال دورة من دورات المقارنة في مذكرة تفاهم أو في أي شكل آخر من أشكال الاتفاق بين جميع الجهات المعنية الهامة (المجلس التنفيذي، والمكتب العالمي، والمنسق الإقليمي، والمعاهد الإحصائية الوطنية) وذلك في بداية العملية. وبعد إقرار المنهجية والإجراءات، لن يكون من الممكن تغييرها في مرحلة لاحقة من العملية.

٨٢ - ويوصى بأن تعود ملكية البيانات المدخلة إلى المجلس التنفيذي بمجرد أن ينتهي المنسق الإقليمي من عملية التحقق من صحتها وتوافق البلدان على البيانات الخاصة بها. وتقع مسؤولية وضع النتائج في صيغتها النهائية ونشرها على عاتق المجلس التنفيذي.

باء - الإدارة

٨٣ - يوصى بأن يستمر المجلس التنفيذي في الاضطلاع بدوره بصفته هيئة مركزية قوية واستراتيجية لاتخاذ القرار. وينبغي أن يقدم المجلس التنفيذي تقاريره إلى اللجنة الإحصائية بصفته الهيئة العليا المسؤولة عن عملية برنامج المقارنات الدولية.

٨٤ - ويوصى بأن يكون عدد أعضاء المجلس التنفيذي محدوداً. ويجب أن تكون منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من الأعضاء الدائمين في المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم اللجنة الإحصائية بتحديد أربعة معاهد إحصائية وطنية من بين أعضائها لتكون أعضاء في المجلس التنفيذي.

٨٥ - ويوصى بأن يدعم فريق خبراء تقني المجلس التنفيذي. ويجب على المجلس التنفيذي أن يحدّد، استناداً إلى معايير مهنية حصرًا، مجموعة من ١٠ خبراء إلى ١٥ خبيراً يقدمون له المساعدة في المسائل التقنية والمنهجية. ويمكن أن يشكل فريق الخبراء التقني أفرقة عمل تُعنى بمواضيع محددة. ويكون أعضاء فريق الخبراء التقني وأفرقة العمل مستقلين، لا يمثلون منطقة أو مؤسسة بعينها.

٨٦ - ويوصى بإنشاء حلقة تفاعل مؤسسية بين البلدان/المنسقين الإقليميين والمكتب العالمي بهدف تحسين تدفق المعلومات.

٨٧ - ويوصى بأن يدعم المجلس التنفيذي في عمله مكتب تنسيق (مثل المكتب العالمي)، يعاونه في إعداد أعماله والتفاعل مع المنسق الإقليمي على الصعيد الإقليمي. وبغية ضمان الكفاءة في مهمة التنسيق العالمي، من الضروري أن يعين في المكتب العالمي موظفون مؤهلون يشغلون مناصبهم بصفة دائمة طوال دورة المقارنة.

جيم - جدول أعمال البحوث/الجوانب المنهجية

٨٨ - يوصى بتنفيذ المسائل التالية باعتبارها إجراءات تحسين أو إدراجها في جدول أعمال البحوث:

(أ) ينبغي تطبيق نهج القائمة الأساسية العالمية لأغراض الربط العالمي وكذلك تطبيق إجراء التجميع الحاسوبي الجديد باتباع نهج تجميع البلدان مع إجراءات إعادة التوزيع لأن هذا النهج يضمن نتائج عالمية أدق واتساقاً أفضل بين الجولات؛

(ب) عند تطبيق القائمة الأساسية العالمية، ينبغي توسيع نطاق استخدام توصيفات المنتجات المنظمة لبرنامج المقارنات الدولية والأدوات الإلكترونية المشتركة التي تتيح لجميع المناطق تقديم اقتراحاتها. وبالتالي تصبح إجراءات وضع القوائم العالمية والتحقق من بيانات الأسعار العالمية أكثر شفافية وتحسّن إشراك المناطق في جميع جوانب العمل؛

(ج) ينبغي بحث إمكانية استخدام معاملات الترجيح المفصلة عند إسناد مؤشرات "الأهمية" على مستوى المنتج المفصل؛

(د) ينبغي تطبيق نهج يخضع لإدارة مركزية في مجالات مثل السكن والخدمات الحكومية، وقطاع الصحة الخاص والتعليم، وبيع المعدات والبناء من أجل تحسين المقارنة بين المناطق؛

(هـ) في ما يتعلق بالإيجارات، ينبغي الاستمرار في اتباع النهج المزدوج (أسعار النواتج والنهج الكمي) طالما لم يتحقق المستوى المنشود من حيث توافر البيانات ونوعيتها (بيانات الأسعار وبيانات المساكن المتاحة وبيانات الحسابات القومية) للاستخدام العام لنهج الأسعار؛

(و) في مجال المقارنة بين الخدمات الحكومية والصحة والتعليم، ينبغي إدخال مزيد من التحسينات في النهج القائمة على "النواتج" وفيما يتعلق بزيادة المواءمة المنهجية بين المناطق؛

(ز) في مجال البناء، ينبغي استهداف نهج يستند بشكل أكبر إلى النواتج نظرًا لأن تكاليف المدخلات لا تظهر أسعار السوق (الأرباح والضرائب وهوامش الربح الإضافية للمتعاقدين، وما إلى ذلك).

سادسا - نقاط للمناقشة

٨٩ - إن اللجنة الإحصائية مدعوة لإبداء آرائها بشأن ما يلي:

(أ) التوصيات التي اقترحتها فريق أصدقاء الرئيس؛

(ب) الإجراءات الإضافية من أجل وضع الصيغة النهائية لتقييم جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١.